الفصل السابع والعشرون

الدعوة الى التعاون وتنظيم المجهودات التعاونية

التعاون على ما رأينا عقيدة اجتماعية قوامها الاشتراك الاختيارى فى العمل على مبدأ تبادل الثقة والمنفعة والتساوى فى الحقوق والواجبات بين قوم تجمعهم وحدة المهنة والمصلحة والبيئة واللغة . وهذا الاشتراك الاختيارى لا يصح له وجود ولا يقوم له شأن بغير الاعتماد على النفس

وليس نظام التعاون مهما دق بمجدٍ شيئاً ما لم يدرك المتعاونون هـذه الحقائق الناصعة حق الادراك . على ان الطبقات التى تفتقر الى الانتفاع بثمرات التعاون اكثر من سواها لم تبلغ من الاستنارة المبلغ الذى يعينها على سهولة ادراك هذه الحقائق من تلقاء نفسها ولذلك كان لا بد من نشر الدعوة الى العقيدة التعاونية الصحيحة بين ظهرانيها

وقد تبين مما أوردناه من وصف نهضة التعاون أنها انما انبعثت فى عالم الوجود فى معظم البلدان بدعوة بعض المصلحين الاجتماعيين ولم تبلغ من النجاح شأواً بعيداً الا حيث كان قيامها على الأسس الصحيحة التى تقدم ذكرها

ومن دعائم نجاح نهضة التعاون فى الزراعة ان يكون المستنيرون من الزراع أنفسهم فى طليعة القائمين بنشر الدعوة التعاونية بين طبقات الفلاحين

فاذا أنشأ الداعون الى التعاون جمعية أو نقابة تلم شعثهم وتنشر دعوتهم فى القرى تعيَّن عليهم أولاً أن تكون جمعيتهم هذه مجردة من الأغراض المادية بعيدة عن قصد الاتجار أو استثمار المال وثانياً أن يأول أمر ادارة شؤونها والانفاق عليها الى شركات التعاون فتصبح نقابة لتلك الشركات بالمعنى الصحيح وتصير دفة سفينة التعاون بيد المتعاونين دون سواهم . خذ مثالاً لذلك جمعية التنظيم الزراعى الايرلندية التى انشئت فى سنة ١٨٩٤ والجمعيتين اللتين انشئتا على نسقها وسميتـا بمثل اسمها فى انجلترا سنة ١٩٠١ وفى اسكتلندا سنة ١٩٠٥ فان هذه الجمعيات الثلاث أسسها بعض الداعين الى التعاون الزراعى من الزراع وسواهم فقامت فى بادئ الأمر على محض تبرعات ذوى الغيرة ولم تزل الى الآن تعول على هذه التبرعات . وهمها بث مبادئ التعاون فى نفوس القرويين وحملهم على تأليف الشركات التعاونية وارشادهم الى طريقة وضع قوانينها وادارة أعمالها ومسك دفاترها وضبط حسابها وفحصه فى أوقات معينة . وكلما انشئت شركة تعاونية من هذا القبيل تنضم الى جمعية التنظيم الزراعى التى بعثت على انشائها وتؤدى الى تلك الجمعية رسماً سنوياً معيناً للقيام بنفقاتهـا وتشترك فى انتخاب مديرى الجمعية . فأصبحت هذه الجمعيات الثلاث الآن بمثابة نقابات عامة للتعاون الزراعي فى ايرلندا وانجلترا واسكتلندا وقد كتبت كل منها بالحرف الكبير على رسائلها ونشراتها « ان الجمعية لا تتجر ولا تتوخى الربح »

وقد أنشأت الأولى الى الآن ١٠٢٣ شركة تعاون زراعية متنوعة الأغراض فى ايرلندا وانشأت الثانية ٥٧٣ من تلك الشركات فى انجلترا والثالثة ١٢٤ شركة منها فى اسكتلندا

والطريقة التى اتبعتها هذه الجمعيات الثلاث فى القيام بالمهمة الجليلة التى أخذتها على عاتقها هى أن ترسل مندوباً الى كل قرية يبدو من أهليها شىء من الميل الى التعاون فيشرح لهم مبادئه السامية ويبسط الفوائد التى تعود من وراء تطبيق هذه المبادئ على الأعمال الزراعيـة ويبين لهم ميزة الاشتراك التعاونى على الاشتراك التجارى فمتى وثق من صدق نيتهم وصحة عزيمتهم وتحقق توافر الأسباب المهيئة

لنجاح المنشآت التعاونية فيما بينهم يضع لهم عقد تأليف الشركة التعاونية التى يفتقرون اليها ولائحة ادارتها على ما يتفق مع قوانين البلاد ومبادئ التعاون وطبيعة الأعمال التى يطلب من الشركة أن تقوم بها فضلاً عن حالة الأهلين أنفسهم وظروفهم المعاشية والاجتماعية بحيث يراعى تقسيم الرقابة على العمل والأرباح والخسائر بين المشتركين تقسيماً عادلاً ويشرح لهم كل ذلك شرحاً جلياً وافياً فان من أهم شروط النجاح أن يفهم معظم الأعضاء نصوص قانون شركتهم حق الفهم وان يدركوا الحكمة فى وضع كل نص منها وأن يقتنعوا بوفاء هذه النصوص بحاجتهم

ومتى تم تأليف الشركة على الوجه المتقدم تمدها جمعية التنظيم الزراعى بالمساعدة اللازمة فى سبيل مسك دفاترها وضبط حساباتها وترشدها بكل ما فى الاستطاعة الى الوسائل التى تعينها على بلوغ أغراضها فتبعث اليهـا من وقت الى آخر بالمندوبين المدربين على الأعمال الحسابية والكتابية الملمين بقوانين البلاد و بأصول التعاون و بنظام المنشآت التعاونية على اختلاف أنواع الأعمال التى تتولاها كما ترسل اليها النشرات والرسائل والنماذج التعاونية ونحوها وكذلك تفتش حساباتها وادارة أعمالها تفتيشاً سنوياً دقيقاً دون أن تتداخل تداخلاً فعلياً فى تلك الادارة

وقس على هذه الجمعيات الثلاث سواها من الجمعيات والنقابات فى مختلف البلدان وقد أشرنا الى بعضها فى ما تقدم من فصول هذا الكتاب

على ان العمل على تنظيم المجهودات التعاونية لم يكن وقفاً على مثل هذه الجمعيات والنقابات بل لقد اخذت منه الحكومات الراقية بقسط يتفاوت اهمية بتفاوت أحوال رعاياها وخصوصاً طبقات الفلاحين منهم ومبلغ أخذهم بأسباب العلم والعمران . وقد سارت الحكومة الهندية فى هذا السبيل شوطاً بعيداً فجاءت نتائج عملهـا النافع الذى أشرنا اليه فى غير هذا المكان دليلاً قاطعاً على ان همة الحكومات فى ميدان التعاون تكفل تحقيق أسمى أغراضه متى اقترنت بالحكمة والسداد وكان رائدها بث روح التعاون الحقيقية فى صدور الأهلين وارشادهم الى ادارة المنشآت التعاونية لا الحلول محلهم فى تلك الادارة

ولا يخفى ان الحكومات النشيطة الرشيدة لا يقف واجبها عند حد اقامة العدل بين الناس وسن القوانين والشرائع لحماية النفوس والأعراض والأموال بل يتعين عليها الأخذ بقياد الأمم فى سبيل نشر العرفان والعمران والاحتفاظ بالصحة والثروة الأهلية وترقية الكفاآت المادية والأدبية والاجتماعية فمثل هذه الحكومات لا يسعها أن تقف وقفة المتفرج حيال ما أحدثه التعاون من التطور الاقتصادى العجيب فى شؤون الأمم بل لا بد لها من تدبير وسائل الانتفاع بهذا العامل الجديد الذى قال السير هوراس بلنكت فى وصفه أنه أصبح من الضرورات الاقتصادية فى الجمعية الحديثة

وقد دل مَثَل الحكومة الهندية على ان نشاط الحكومات فى ميدان الحركة التعاونية لا يجب أن يقتصر على التشريع بل يتعين أن يتناول الدعوة والتنظيم العملى عند الاقتضاء بشرط أن يحتفظ بعزائم أفراد المتعاونين كل الاحتفاظ ويقف عند الحد الذى يحول بينهم و بين التواكل على أو الاعتماد غير أنفسهم

أما التشريع التعاونى فان الحاجة اليه ترجع الى سببين رئيسيين أولهما ان القوانين العامة وضعت قبل انتشار فكرة التعاون فكانت خلواً من الأحكام الخاصة التى تقتضيها تلك الفكرة وأصبح قيام شركات التعاون على النصوص التى شُرعت لشركات تثمير المال المدنية أو التجارية محفوفاً بالمكاره والمشاق مؤدياً الى افساح المجال للاجتهاد فى تطبيق القانون وتأويله ابتغاء تقريب مسافة الخلف بين أحكامه و بين حاجات التعاون

والسبب الثانى هو أن شركات التعاون الزراعية تنشأ غالباً لفائدة الطبقات الوسطى والفقيرة من القرويين على ما تقدم ايضاحه . ولا يخفى ان ضعف هؤلاء القوم وقلة أخذهم بأسباب العلم والاستنارة مما يفرض على الشارع أن يعنى بأمرهم عناية خاصة فيقيد كل نظام يرمى الى محض منفعتهم بالقيود التى تقيهم شر انقلاب ذلك النظام وبالاً عليهم

ويجب أن تُراعى نهاية البساطة فى التشريع التعاونى بحيث تكون الأحكام الخاصة بتأليف شركات التعاون وادارة أعمالها وحلها بعيدة عن مآزق تصريف القانون سهلة

المأخذ خالية من التعقيد . وقد جرت عادة الشارع أن ينظر الى هذه الشركات ككائن ضعيف حقيق بالعطف والرعاية فيحبوها ببعض المزايا التى وان صغر شأنها قد تعود بكبير الفائدة كالاعفاء من اداء بعض أنواع الرسوم والضرائب وعدم جواز الحجز على حصص رأس المال ونحو ذلك

وأما الدعوة التعاونية فان وسائلها الارشاد والتعليم وغايتها قيام نهضة التعاون على أساس متين من العلم بمغزى التعاون ومرماه ولذلك لا يجب أن تقف عند حد بث روح التعاون فى صدور القوم بل لا بد لها من تدريبهم على النظامات الدقيقة التى توضع لتنفيذ مبادئ التعاون على الوجه الذى يكفل تحقيق النفع من وراء تلك المبادئ

يقتضى القيام بالدعوة التعاونيـــة وبتنظيم شؤون شركات التعاون رجالاً ذوى صفات ممتازة ومعارف خاصة وخبرة واسعة : يجب أن يكون الرجل منهم باش الوجه لين العريكة سديد الرأى كثير المواظبة طويل الاناة ذا فراسة عارفاً بالرجال لا يعتم أن يختلط بهم حتى يميز غثهم من سمينهم ويصطفى منهم من يصلح لاعانته على اداء مهمته . يجب أن يكون عليماً بمواقع الضعف من الناس فلا يرغبهم فى مزايا التعاون المادية المحضة الاّ حيث يؤثر فيهم تبيان ثمراتهـــا كما لا يشرح لهم المزايا الأدبية والاجتماعية الاّ حيث يرى منهم ميلاً لقبولها . يجب أن يكون حسن العبارة يكلم الناس بلسانهم ويؤدى المعنى الذى يريده اداءً جلياً لا يحتمل اللبس أو الغموض ملماً بالمبادئ الاقتصادية العامة وبأصول التجارة يحسن المراسلة ويجيد الحساب التجارى وفوق ذلك كله يجب أن يكون واسع الاحاطـــة بالتعاون قادراً على ضرب الأمثلة الواقعية لاثبات الحاجة اليه وشرح وجوه الفرق بينه وبين الاشتراك التجارى المحض وبسط المبادئ الصحيحة التى تصلح أساساً لكل نوع من أنواع شركات التعاون المختلفة من بنوك تعاونية وشركات لبيع الحاصلات وشراء البذور والأسمدة ونحوها ومصانع للزبدة وشركات للتأمين وأن يكون راسخ العلم بدقائق نظام كل نوع من أنواع هذه الشركات المختلفة لكى يحسن وصفه لمن يفتقرون الى انشاء شركة منها . والخلاصة ان دعاة التعاون الذين يعهد اليهم فى التجوال فى القرى وارشاد أهليها الى

مزايا التعاون وتدبير وسائل انشاء شركاته وادارتها يتعذر عليهم النجاح فى هذه المهمة الاّ اذا كانوا على ما تقدم من الصفات والكفاآت

على أن مهمتهم هذه لا تخلو من الصعوبات التى لا يستخف بها وخصوصاً في البيئات التى لم يطل عهدها بالتحرر من رق الاستبداد ولم تأخذ بقسط يذكر من العلم والاستنارة فان الصفات التى لا تزال اثارها عالقة بأهل هذه الطبقات من جراء ماتال اسلافهم من العسف والارهاق هي على نقيض الصفات اللازمة لنجاح التعاون من ثقة بالنفس وصراحة في القول والعمل والاستقلال في الرأى . نعم ان عوامل العمران لا تلبث ان تمحو آثار تلك الصفات السيئة تدريجاً فان الرجل الذى يرزح تحت وطأة المغارم ويرسف فى قيود الاستبداد متى أضاء نور العدالة سماء حياته وعلم ان القوانين التى يساس بها تسرى عليه كما تمشى على سواه كبيراً كان او صغيراً وان الهيئات التى عهد اليها فى اقامة هذه القوانين تقيمها بالعدل والقسطاس وان التكاليف التى تفرض على الناس من الضرائب وسواها توزع عليهم توزيعاً لا يراعى فيه جاه او مقام وان قوانين البلاد تضمن له الامن على حياته وعرضه وماله فان هذا الانقلاب الاجتماعى لا بد ان يبدل ما لصق بنفس هذا الرجل من الخُلُق الذى لا ذنب له فيه وانما الذنب على من ساموه الظلم والعدوان . ولكنهُ من المقرر ان هذا التحول الخُلُقى لا يكون الاَّ بطيئاً فلا يتم تجرد النفوس من آثار ذلك الخلق القديم الذى أوشك ان يكون لها طبيعة الاّ إن نفذ شعاع العلم الى حبّاتها وناهيك بما يقتضيهِ ذلك من الزمن الطويل فى بلد كمصر لا يزال عدد الذين يجهلون القراءة البسيطة فيهِ كبيراً جدًّا

فالقائم بالدعوة التعاونية اذن يؤدى مهمة مزدوجة المشقة فانهُ قبل ان يرسل نور المبادئ التعاونية الى نفوس القوم لا بد له من أن يعمل على تطهير هذه النفوس مما علق بها من تلك الصفات التى لا تتفق مع خصائص التعاون

قلنا ان الدعوة التعاونية لا يجب أن تقف عند حد الارشاد والتعليم فى سبيل ايضاح معنى التعاون وشرح الغاية السامية الأدبية والاجتماعية التى يرمى اليها وذلك لأن أهل الريف حتى فى أرقى البلدان قـد يعدون هذا من قبيل النظريات التى

لا تغنيهم فتيلاً فلا يقبلون على التعاون الاّ اذا لمسوا بأيديهم ثمراته المادية فلا غنى اذن لدعاة التعاون عن الانتقال من محض الدعوة الى تنظيم مجهودات المتعاونين تنظيماً فعلياً يعود عليهم بتلك الثمرات المادية التي يرجونها وذلك ما لايكون الاّ باستمرار موالاتهم بالارشاد الى كيفية اداء الأعمال التي يطلب من الشركات التعاونية ان تقوم بها والتطور من ذلك تدريجاً الى الأخذ بأسباب الرقي الأدبي والاجتماعي

ومن العقبات التي كثيراً ما يتعسر على المتعاونين تمهيدها وجود رجل كفء في القرية لمسك دفاتر الشركة التعاونية وضبط حسابها بطريقة بسيطة صحيحة ولذلك يتعين على دعاة التعاون أن يدبروا وسائل تدريب بعض الأعضاء تدريباً مستمراً على هذا العمل الدقيق الى أن ينتهي الأمر بهم الى القدرة على ممارسته . وقد أنشأت بعض نقابات شركات التعاون في كثير من البلدان مدارس خاصة لتعليم التعاون فمنها ما انشئت لتخريج المفتشين ومنها ما تكتفي بتدريب أمناء الصندوق على أصول مسك الدفاتر والحسابات التجارية والنظامات التعاونية. ويُدرَّس التعاون في المدارس الكبرى والجامعات في بعض بلدان أوروبا وخصوصاً ألمانيا فان فيها تسع جامعات يدرس فيها كعلم مستقل بذاته

على ان العقبة الكبرى التي تقف في وجه القائمين بالنهضة التعاونية وخصوصاً في بادئ الأمر هي صعوبة حمل المتعاونين على الاعتماد على أنفسهم فان كل قرية لاتخلو من بضعة أشخاص من ذوي الجاه والثروة الذين يتبع سواد أهل القرية خطاهم ويعملون برأيهم ولا يجرأون على مناقشتهم الحساب وهؤلاء الكبراء وان حسنت نيتهم وصحت عزيمتهم على افادة بلادهم فان استئثارهم بالرأي في أعمال شركات التعاون ينافي فكرة التساوي في الحقوق والواجبات تلك الفكرة الديمقراطية التي هي من شركات التعاون بمنزلة الروح من الجسم وأقل مافي ذلك من الضرر ان بقية الأعضاء لا يشعرون بدافع على الهمة أو العمل اتكالاً منهم على أولئك الزعماء القلائل المستأثرين بالأمر . فان تحوّل هؤلاء عن حسن نواياهم أو خرجوا من الشركة لسفر أو لوفاة أو لغير ذلك من الأسباب أسقط في يد الآخرين واضمحلت أمور شركتهم فضلاً عن خسارة الوقت

الطويل الذى قضوه تحت كنف كبرائهم من غير أن يأخذوا بأسباب الرقى الخلق القائم على فكرة الاستقلال فى الرأى . امّا اذا لم يتنزه أولئك الوجهاء عن الغرض فهنالك الطامة الكبرى لأن الضرر لا يقتصر اذ ذاك على العامل الأدبى بل يتعداه الى الخسارة المادية التى تنال بقية الأعضاء بسبب تضامنهم فى حين أنهم لم يحلوا أو يربطوا من أمور الشركة شيئاً

فلا بد لدعاة التعاون اذن من ان يعملوا جهد الاستطاعة على الاستفادة بهمة كبراء القوم فى القرى في سبيل نجاح شركات التعاون التى تنشأ فيها مع حملهم على الأخذ بأسباب الشورى والسعي في تحرير افراد القرويين من رق الأوهام التى قد تصوّر لهم ان مناقشة كبرائهم بالحسنى خروج عن حدود اللياقة والادب

وكل جهد فى سبيل نشر نطاق التعاون سواء قامت به الحكومات او الغيورون من المصلحين الاجتماعيين انما يؤدى الى عكس الغرض السامى المقصود به اذا لم يكن رائده تعويد المتعاونين على الاعتماد على انفسهم

لا يقوم التعاون على وفرة المال او بسطة الجاه او نفوذ الكلمة بل يقوم على همم المتعاونين انفسهم وكل تعليم او ارشاد او اشراف على عملهم يجب ان يرمى على الدوام الى قيامهم بأمرهم وكما يكون استئثار الفرد او بعض الأفراد بأمر الشركة فى داخلها مؤذناً بخرابها كذلك اذا اعتمدت الشركة في مجموعها على همة غيرها اصبحت حياتها رهن مشيئة ذلك الغير وهذا ما حدا بالعارفين من أهل الاقتصاد الى القول بلزوم الاعتدال بل الشح فى مد التعاون بالمال من جانب الحكومات لأن الحاجة الى المال من اكبر العوامل فى ايقاظ همم المتعاونين امّا اذا جاءهم عفواً بلا عناء خيف أن يتطرق الفتور الى تلك الهمم

ليس التعاون بغاية فى ذاته ولا هو بنظام سحرى يغنى الناس عن الكد والعمل ويأتى لهم بأشهى الثمرات من حيث لا يشعرون ولكنهُ فكرة سامية اذا اتخذها أهل المهنة الواحدة شعاراً لهم فى تنظيم جهدهم المشترك جاءت بخير النتائج من نماء ثمرات العمل وخفض نفقاته والحصول من وراء ذلك الجهد على مزايا مادية وأدبية واجتماعية لا تتفق لهم من العمل الفردى

على أنهُ يجب أن لا يبرح من الذهن أن الشركات التعاونية مهما صغر شأنها تعد من المنشآت التعاونية التى لم يألفها الفلاحون ولذلك قد تكون منهم كالسلاح ذى الحدين فى يد طفل يجهل مبلغ الخطر الذى ينجم عن سوء استعماله فكما أن تلك الشركات ان قامت على المبادئ التعاونية الصحيحة وتهيأت لأعضائها أسباب درس النظامات الدقيقة التى توضع تنفيذاً لتلك المبادئ كانت اداة لجلب الخير الوفير كذلك ان كانت تعاونية بالاسم دون المعنى كثيراً ما تعود على المتعاونين بأوخم العواقب وأبلغ الخسائر . ولما كان هؤلاء القوم يعدون فى مصاف الضعفاء الذين يفتقرون الى عناية خاصة بأمرهم وجب العمل على دفع هذا الشر عنهم بكل الوسائل وليس منها ما هو أوفى بالغرض من استمرار التفتيش الدقيق الذى يقوم بهِ ثقات ممن أتينا على صفاتهم فان كان القصور أو التقصير الذى يبدو لهؤلاء المفتشين فى أعمال الشركات نتيجة خطوات طفولتها الأولى قوّموا تلك الخطوات بما يبذلونهُ من الجهد فى بث التعليم التعاونى فى نفوس القائمين بأمرها . اما اذا كانت ثم معائب كامنة فى ادارة الشركة من مثل تحدى لائحتها أو القوانين العامة أو قانون التعاون أو الاسترسال فى المضاربات مما يؤدى الى احداق الخطر بها كان التفتيش خير اداة لتلافى الشر قبل تفاقمه .

وهناك خطر آخر لا يقل شأناً عما تقدم وهو الخروج بشركات التعاون عن اغراضها المشروعة وزجها فى مآزق السياسة ومغامرات الأحزاب أو فى الجدل المذهبى ونحو ذلك مما يدلى بها الى هوة الدمار ويجر عليها الوبال المبين نعم ان الفلاحين من أبعد الناس عن الانصراف عن العمل الجدى النافع الذى يكسبون بهِ رزقهم بعرق جبينهم الى ما لا قِبل لهم بهِ من نزعات السياسة ولكنهُ لا يكبر على بعض ذوى الاهواء السياسية أن يتطلعوا الى استخدام شركات التعاون فى سبيل مآربهم فلا يترددون فى استهوائها بأية وسيلة من وسائل التأثير ومثل هذه الأحوال وان قلت يجب أن لا يترك الفلاح المسكين فيها عرضة لتلك المؤثرات السيئة التى تفسد عليهِ أمره فيتعين اذن أن يحال بينهُ وبينها . وقد تمسكت شركات التعاون بهذا المبدأ كل التمسك فى جميع البلاد